

**الأرادة الإلهيه  
التكوينييه  
والتشريعيه**

جعفر السبحاني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الاراده الالهيه التكوينييه و التشريعيه

كاتب:

آيت الله العظمى جعفر سبحانى (دام ظله )

نشرت فى الطباعة:

مؤسسه الامام الصادق (ع)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
٦	الاراده الالهيه التكوينييه و التشريعيه
٦	اشاره
٦	مقدمه المؤلف
٧	١- في تقسيم صفاته
٨	٢- في حقيقه الإراده الإنسانيه
٩	٣- الإراده الإلهيه من صفات الذات
١٠	٤- الإراده الإلهيه من صفات الفعل
١٥	٥- ما هو المختار في الإراده الالهيه؟
١٦	٦- الإراده التكوينييه والتشريعيه
١٨	تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريات الكمبيوترية

## الارادة الالهيه التكوينييه و التشريعيه

## إشارة

سرشناسه : سبحانی تبریزی جعفر، - ۱۳۰۸  
 عنوان و نام پدیدآور : الارادة الالهيه التكوينييه و التشريعيه تالیف جعفر السبحانی مشخصات نشر : قم مؤسسه الامام الصادق علیه السلام ۱۴۲۴ق = ۱۳۸۲.  
 مشخصات ظاهری : ص ۶۴  
 فروست : (سلسله المسائل العقائديه ۴)  
 شابک : ۹۶۴-۳۵۷-۱۰۰-۹۲۰۰۰ ریال ؛ ۹۶۴-۳۵۷-۱۰۰-۹۲۰۰۰ ریال یادداشت : عربی یادداشت : کتابنامه به صورت زیرنویس  
 موضوع : خدا -- اراده موضوع : جبر و اختیار  
 شناسه افزوده : مؤسسه امام صادق ع  
 رده بندی کنگره : BP۲۱۸/۵/س ۲ الف ۴ ۱۳۸۲  
 رده بندی دیویی : ۲۹۷/۴۲  
 شماره کتابشناسی ملی : م ۸۲-۳۶۳۰۹

## مقدمة المؤلف

## مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي حسرت عن معرفته كماله، عقول الأولياء، وعجزت عن إدراك حقيقته، أفهام العلماء، واحد لا شريك له، لا يُشبهه شيء لا في الأرض ولا في السماء، والصلاة والسلام على نبيه الخاتم، أفضل خلائقه وأشرف سفرائه، وعلى آله البررة الأصفياء، والأئمة الأتقياء. أما بعد فغير خفي على النابه أن للعقيدة - على وجه الإطلاق - دوراً في حياة الإنسان أيسره أن سلوكه وليد عقيدته وتحتاج تفكيره، فالمواقف التي يتخذها تمليها عليه عقيدته، والمسير الذي يسير عليه، توحيه إليه فكرته. إن سلوك الإنسان الذي يؤمن بآله حتى قادر عليه، يرى ما يفعله، ويحصى عليه ما يصدر عنه من صغيرة وكبيرة، يختلف تماماً عن سلوك من يعتقد أنه سيد نفسه وسيد الكون ( ٤ )

الذي يعيش فيه، لا يرى لنفسه رقيباً ولا حسيباً. ومن هنا يتضح أن العقيدة هي ركيزة الحياة، وأن التكليف والفرائض التي نعبر عنها بالشريعة بناء عليها، فالعقيدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالروح والعقل، في حين ترتبط الشريعة بالأحكام بألوان السلوك والممارسات. ولأجل هذه الغاية قمنا بنشر رسائل موجزة عن جوانب من العقيدة الإسلامية، وركزنا على أبرز النقاط التي يحتدم فيها النقاش. وبما أن لكل علم لغته، فقد آثرنا اللغة السهلة، واختارنا في مادة البحث ما قام عليه دليل واضح من الكتاب والسنة، وأيده العقل الصريح - الذي به عرفنا الله سبحانه وأنبياءه ورسله - حتى يكون أوقع في النفوس، وأقطع لعذر المخالف. جعفر السبحاني

قم - مؤسسة الإمام الصادق - عليه السلام - ( ٥ ) بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي تجلّى لعباده بأسمائه وصفاته، وبما أراهم من سطوته وقدرته، وانحسرت العقول عن كنه معرفته، فلم تجد مساعاً إلى بلوغ غاية ملكوته. والصلاة والسلام على أفضل بريته، وأشرف خليقته، محمّد وآله الذين هم عبيّة علمه، وحفظة سننه، وحجج الله في أرضه، مادامت الشمس والقمر دائيين، يلبان كل جديد، ويقربان كل بعيد. أما بعد، فهذه رسالته وجيزة وضعتها لتحقيق معنى الإرادة الإلهية ومدى تأثيرها في اختيار الإنسان. وقد طال فيها الكلام وكثر فيها النقاش، فعدها بعضهم من صفات الذات وهم الحكماء، وعدّها الآخرون - أعني: المحدثين والمتكلمين - من

صفات الفعل. وأساس الرسالة محاضرات أُلقيت باللغة الفارسية ( ٦ )

ونشرت بها، فأحببت نقلها إلى اللغة العربية بتعبيرات سهلة بسيطة، بعيدة عن التعقيد والإطناب. وتحقيق الحق في ما هو الإرادة الإلهية ونسبتها إلى إرادة العبد واختياره يأتي ضمن فصول: المؤلف ( ٧ )

## ١- في تقسيم صفاته

١- في تقسيم صفاته إن صفاته سبحانه تنقسم إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية. وإن شئت قلت: جمالية وجلالية. فإن كانت الصفة مثبتة لجمال وكمال في الموصوف، وكانت مشيرة إلى واقعية في ذاته، تسمى ثبوتية ذاتية أو جمالية، وإن كانت الصفة هادفة إلى نفي نقص وحاجة عنه سبحانه، تسمى سلبية أو جلالية. فالعلم والقدرة والحياة من الصفات الثبوتية التي تشير إلى وجود كمال وواقعية في الذات الإلهية، كما أن نفي الجسمانية والتحيز والحركة والتغير من الصفات السلبية التي تهدف إلى سلب ما يعد نقصاً في الموجود، عن ساحتها سبحانه. ( ٨ ) وهذان الاصطلاحان «الجمالية والجلالية» قريبان مما ورد في الكتاب العزيز قال سبحانه: (تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ). (١) فصفة الجلال تدل على ما جلّت ذاته عن التلبس به، وصفة الإكرام ما تكزمت ذاته به وتجلّت، فيُوصف بالكمال، ويُتَزّه بالجلال. ثم إن علماء العقائد حصروا الصفات الجمالية في ثمانى وهى: العلم، القدرة، الحياة، السمع، البصر، الإرادة، التكلم، والغنى؛ كما حصروا الصفات السلبية في سبع وهى: أنه تعالى ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض، وأنه غير مرئى، ولا متحيز، ولا حال في غيره، ولا يتحد بشيء. غير أن النظر الدقيق يقتضى عدم حصر الصفات في عدد معين، فإن الحق أن يقال: إن الملاك في الصفات الجمالية والجلالية هو أن كل وصف يعدّ كمالاً للوجود فالله —————

١. الرحمن: ٧٨. ( ٩ )

موصوف به. وكل وصف يعتبر نقصاً وعجزاً وحاجة فهو منزّه عنه، وليس علينا أن نُحصر الكمالية والجلالية في عدد معين. وعلى ذلك يمكن إرجاع جميع الصفات الثبوتية إلى وصف واحد، والصفات السلبية إلى أمر واحد، ويؤيد ما ذكرناه أن الأسماء والصفات التي وردت في القرآن الكريم تفوق بأضعاف المرات العدد الذي ذكره المتكلمون. تقسيم آخر قسّم المتكلمون صفاته سبحانه إلى: صفة الذات، وصفة الفعل. والأوّل ما يكفي فرض الذات في حمل الوصف عليه كالعلم والحياة والقدرة، فيقال: الله عالم، حيّ، قادر؛ والثاني ما يتوقّف وصف الذات به على فرض شيء وراء الذات، وهو فعله سبحانه. فصفات الفعل هى المنتزعة من مقام الفعل، بمعنى أن الذات توصف بالصفة عند ملاحظة الذات مع الفعل، ( ١٠ )

وذلك كالخلق والرزق ونظائرها من الصفات الفعلية الزائدة على الذات بحكم انتزاعها من مقام الفعل. ومعنى انتزاعها أنّا إذا لاحظنا النعم التي يتنعم بها الناس نسّميه سبحانه لأجل هذا الفعل رزاقاً، كما نسّميه رحيماً وغافراً لأجل رحمته لعباده وغفرانه لذنوبهم. ثم إنهم اختلفوا في بعض الصفات وأنه هل هو من صفات الذات أو من صفات الفعل كالإرادة والتكلم؟ فأهل الحديث والمتكلمون على أن الإرادة من صفات الفعل تنتزع من أعمال القدرة خلافاً للحكماء فإنهم جعلوها من صفات الذات بالمعنى المناسب لذاته سبحانه، نظير الاختلاف في الكلام فالأشاعرة على أنه من صفات الذات، والمعتزلة والإمامية على أنه من صفات الفعل. أمّا وجه الاختلاف في الكلام فهو مذكور في محله وخارج عن هدف الرسالة. وأمّا وجه اختلافهم في الإرادة وذهاب بعض إلى أنه من صفات الذات والبعض الآخر إلى أنه من صفات الفعل، ( ١١ )

فحاصله: إن من جعلها من صفات الذات فباعتبار أن الإرادة من صفات الكمال بشهادة أن الفاعل المريد أكمل من الفاعل غير المريد، فسلبها عن الذات يستلزم كونه فاعلاً غير مريد، وهو نقص في الفاعلية، سواء أكانت مع الشعور أم بدونه. وأمّا من جعله من صفات الفعل فلأجل أن الإرادة أمر تدريجي بالذات، توجد بعد وجود مقدّمات من تصوّر الموضوع والتصديق بفائدته واشتياقاً إلى فعله إلى أن ينتهى إلى الجزم والتصميم، والإرادة بهذا المعنى أمر حادث تعالى سبحانه عن أن تقع ذاته محلاً للحوادث. فلأجل هذين الأمرين

اختلفت أنظارهم في أمر الإرادة وأنها هل هي من صفات الذات أو من صفات الفعل؟ فمن جانب أن الإرادة وصف كمال لا يمكن خلو الذات عن ذلك الكمال، ومن جانب آخر أن حقيقة الإرادة حقيقة متجددة، والتجدد عين الحدوث، والحدوث عين الفقر، والله سبحانه منزّه عن ذلك. (١٢)

## ٢- في حقيقة الإرادة الإنسانية

٢- في حقيقة الإرادة الإنسانية ما هي حقيقة الإرادة؟ إن الإرادة والكراهة كقيمتين نفسائيتين كسائر الكيفيات النفسانية، يجدهما الإنسان بذاتهما بلا توسط شيء مثل اللذة والألم وغيرهما من الأمور الوجدانية. والمقصود في المقام تحليل ذلك الأمر الوجداني وصياغته في قالب علمي، وقد اختلفت أنظارهم في واقع الإرادة في الإنسان فضلاً عن الله سبحانه. وإليك الآراء المطروحة في الإرادة الإنسانية: ١. نظرية المعتزلة: الاعتقاد بالنفع فسرت المعتزلة الإرادة بـ«اعتقاد النفع» والكراهة (١٣)

بـ«اعتقاد الضرر» قائلين بأن نسبة القدرة إلى طرفي الفعل والترك متساوية، فإذا حصل في النفس الاعتقاد بالنفع في أحد الطرفين، يَرْجَحُ بسببه ذلك الطرف و يصير الفاعل مؤثراً فيه. (١) يلاحظ عليه: أن مجرد الاعتقاد بالنفع لا يكون مبدأً وباعثاً نحو المراد، إذ كثيراً ما يعتقد الإنسان بوجود النفع في كثير من الأفعال ولا يريدّها، وربما لا يعتقد بوجوده فيها، بل يعتقد بوجود الضرر ومع ذلك يريدّها لموافقتها لبعض القوى الحيوانية. ٢. نظرية الأشاعرة: المخصّصة للقدرة بأحد المقدورين فسّرت الأشاعرة الإرادة بأنها صفة مخصّصة للقدرة بأحد المقدورين وهي مغائرة للعلم والقدرة، لأنّ خاصية القدرة صحّة الإيجاد واللا إيجاد، وذلك بالنسبة إلى جميع الأوقات وإلى طرفي الفعل والترك على السواء. —————

١. الأسفار: ٦/٣٣٧. (١٤) يلاحظ عليه: أن تفسير الإرادة، بما يخصّص القدرة بأحد المقدورين، تفسير لها بأثرها ولازمها، من دون إلماع إلى حقيقتها وواقعها، إذ من آثار الإرادة هو تحديد القدرة وسوقها إلى صوب المراد، ولكنّه غير واقع الإرادة الذي نحن بصدد بيانه. ٣. النظرية المعروفة: الشوق النفساني وقد اشتهر بين المحصلين أن الإرادة عبارة عن الشوق النفساني الذي يحصل في الإنسان تلو اعتقاده بالنفع. (١) يلاحظ عليه: أولاً: أنّه ربّما يوجد هذا الميل والشوق، دون أن يكون هناك إرادة، كما في الإنسان المتدينّ بالنسبة للمحرمات. وثانياً: قد يوجد الفعل بدون الشوق النفساني أو الشوق المؤكّد كما في الأفعال العادية من تحريك الأعضاء وكثير من الأفعال العبيثية والجزافية، وكما في تناول الأدوية. —————

١. الأسفار: ٦/٣٣٧. (١٥)

غير المستساغة وغيرها، فإنّ الإنسان يشرب الدواء المرّ عن إرادة لا عن شوق. ٤. الإرادة: القصد والعزم الإرادة كيفية نفسانية متخلّلة بين العلم الجازم والفعل ويعبّر عنها بالقصد والعزم تارة، وبالإجماع والتصميم أخرى. وليس ذلك القصد من مقولة الشوق بقسميه المؤكّد وغير المؤكّد، كما أنّه ليس من مقولة العلم رغم حضوره لدى النفس كسائر الكيفيات النفسانية. وباختصار، حقيقة الإرادة هي العقد والميل القاطع نحو الفعل، وهذا هو المختار ويشهد عليه الوجدان. وعلى كلّ حال فسواء أصحّت هذه التفسيرات للإرادة الإنسانية أم لا، لكن لا يمكن تفسير الإرادة الإلهية بهذه الوجهة. أمّا الأول: فقد عرفت أن تفسير الإرادة باعتقاد النفع ملازم لإنكار الإرادة مطلقاً في الموجودات الإمكانية فضلاً (١٦)

عن الله سبحانه، وذلك لأنّ ملجأها إلى العلم بالنفع مع أنّا نجد في أنفسنا شيئاً وراء العلم والاعتقاد بالنفع، ومن فسر الإرادة بالاعتقاد بالنفع فقد أثبت العلم وأنكر الإرادة. وأمّا الثاني: أعني: تفسير الإرادة بتخصيص القدرة بأحد المقدورين، ففيه: أنّه لا يناسب شأنه سبحانه، لأنّ التخصيص أمر حادث فتعالى أن تكون ذاته مركزاً للحوادث إلّا- أن يرجع إلى تفسير الإرادة الفعلية به دون الذاتية، فالإرادة في مقام الفعل هو ما جاء في هذا التفسير، وعلى هذا تكون الإرادة من صفات الفعل دون صفات الذات فيلزم خلوها عن ذلك الكمال. وأمّا الثالث: ففيه أن الشوق من مقولة الانفعال تعالى عنه، مضافاً إلى أن الشوق شأن الفاعل الناقص الذي يريد الخروج

عن النقص إلى الكمال فيشتاق إليه شوقاً أكيداً. وأمّا الأخير: فسواء أفسّرت بالقصد والعزم أو الإجماع والتصميم فحقيقتها الحدوث بعد العدم، والوجود بعد اللاوجود، وهي بهذا المعنى يستحيل أن يوصف به ( ١٧ ) سبحانه. ولأجل عدم مناسبة هذه التعاريف لذاته سبحانه صار المتألهون على طائفتين: الأولى: من يحاول جعلها من صفات الذات ولكن يتصرف في معنى الإرادة. الثانية: من لا يتصرف في نفي الإرادة ولكن يجعلها من صفات الفعل كالخلق والرزق، فالجميع ينتزع من فعله سبحانه وإعمال قدرته. وأصحاب هذا القول قد أراحوا أنفسهم من الإشكالات المتوجهة إلى كون الإرادة من الصفات الذاتية لله سبحانه. وإليك الكلام حول هذين القولين في فصلين مختلفين. ( ١٨ )

### ٣- الإرادة الإلهية من صفات الذات

٣- الإرادة الإلهية من صفات الذات قد عرفت أنّ الإرادة بتفاسيرها المختلفة لا تليق أن تنسب إلى الله سبحانه، ولذلك عاد القائلون بأنّ الإرادة من صفات الذات إلى تفسيرها بنحو يناسب ذاته سبحانه، وإليك تفاسيرهم: الأولى: الإرادة هو العلم بالأصلح يظهر من صدر المتألهين وغيره، أنّ إرادته سبحانه عبارة عن العلم بالأصلح، فقال الأول: فثبت أنّ إرادة الله ( ١٩ ) ليست عبارة عن القصد، بل الحقّ في كونه مريداً، أنّه سبحانه وتعالى يعقل ذاته، ويعقل نظام الخير الموجود في الكلّ من ذاته، وأنّه كيف يكون؟ وذلك النظام يكون لا محالة كائناً مستفيضاً وهو غير مناف لذات المبدأ الأول جلّ اسمه، لأنّ ذاته كلّ الخيرات الوجودية كما مرّ مراراً من أنّ البسيط الحقّ كلّ الأشياء الوجودية، فالنظام الأكمل الكوني الإمكانى تابع للنظام الأشرف الواجبى الحقّى، وهو عين العلم والإرادة فعلم المبدأ بفيضان الأشياء عنه، وأنّه غير مناف لذاته، هو إرادته لذلك ورضاه، فهذه هي الإرادة الخالية عن النقص والإمكان. (١) أقول: إنّ تفسير الإرادة الإلهية بالعلم بالأصلح هو الظاهر من أكثر المتأخرين بعد صدر المتألهين، وقد تلقاه الحكيم السبزواري أصلاً مسلماً ففسرها به، قال في منظومته: —————

١ . الأسفار: ٦/٣١٦، الموقف الرابع، الفصل الثاني. ولاحظ أيضاً ص ٣٤١، ٣٤٢. ( ٢٠ ) عقيب داع، دركنا الملائمة \* شوقاً مؤكداً إرادة سما وفيه عين الداع عين علمه \* نظام خير هو عين ذاته (١) يلاحظ عليه: أنّ تفسير الإرادة الإلهية بالعلم بالأصلح أو العلم العناني وإن كان سليماً عن إشكال الحدوث والتدرّج حيث إنّ علمه سبحانه بذاته علم فعلى قديم منزّه عن وصمة الحدوث والتدرّج، إلّا أنّ إرجاع الإرادة إلى العلم، يلزم نفي واقع الإرادة عنه سبحانه، لأنّ العلم والإرادة حقيقتان مختلفتان، فتفسير الثانية بالأول، إثبات لوصف العلم، ونفي لوصف الإرادة، فيصبح سبحانه فاعلاً عالمياً غير مريد، مع أنّ الفاعل العالم المريد أفضل وأكمل من الفاعل العالم غير المريد. وقد نبّه بذلك بعض أثمة أهل البيت. روى بكير بن أعين أنّه قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - : علمه ومشيتته هما

١ . شرح المنظومة: ١٧٩. ( ٢١ )

مختلفان أو متّفقان؟ فقال: «العلم ليس هو المشيئة، ألا ترى أنّك تقول: سأفعل كذا إن شاء الله ولا تقول: سأفعل كذا إن علم الله، فقولك: إن شاء الله دليل على أنّه لم يشأ، فإذا شاء، كان الذي شاء كما شاء وعلم الله السابق للمشيئة». (١) ثمّ إنّ العلامة الطباطبائي ممّن يسلم أنّ علمه بنظام الخير مبدأ له ، و مع ذلك يُنكر تسمية العلم بالأصلح والنظام الأتمّ إرادة فقال: إنّ ما ذكره صدر المتألهين وغيره من الحكماء المتقدمين من أمر الإرادة الذاتية، وأقاموا عليه البرهان، فهو حقّ، لكن الذي تثبته البراهين أنّ ما سواه تعالى يستند إلى قدرته التي هي مبدئيته المطلقة للخير وعلمه بنظام الخير، وأمّا تسمية العلم بالخير والأصلح، إرادة أو انطباق مفهوم الإرادة بعد التجريد على العلم بالأصلح الذي هو عين الذات فلا . نعم قام البرهان على أنّه واجد لكلّ كمال وجودي، —————

١ . الكافي: ١/١٠٩، باب الإرادة من صفات الفعل. ( ٢٢ )

وهذا لا يوجب تخصيص الإرادة من بينها بالذكر في ضمن الصفات الذاتية. وبالجمله ما ذكره حق من حيث المعنى وإنّما الكلام في



إطلاق لفظ الإرادة وانطبق ما جرد من مفهومها، على صفة العلم. (١) ولنعلم أن القول باتّحاد صفاته سبحانه مع ذاته ليس بمعنى أن كلّ وصف عين الوصف الآخر كأن تكون الإرادة عين العلم، بل المراد أن ذاته سبحانه كلّ علم وفي الوقت نفسه كلّ قدرة وكلّ حياة دون أن يشكّل العلم جزءاً من الذات والقدرة جزءاً آخر حتّى يلزم التركيب، فلا يصحّ أن يقع القول بعينية صفاته مع الذات، ذريعة لتفسير الإرادة بالعلم بالأصلح. الثانية: إرادته سبحانه هو ابتهاجه بذاته هذه هي النظرية الثانية التي اختارها بعض المحققين من مشايخ مشايخنا - قدس الله أسرارهم - فقد فسّر الإرادة —————

١. الأسفار: ٦/٣١٦ قسم التعليقة. (٢٣)

بالابتهاج وجعل له مرحلتين: ١. الابتهاج الذاتي وهو الإرادة في مقام الذات. ٢. الابتهاج الفعلي ينبعث من الابتهاج الأوّل قائلاً: فإنّ من أحب شيئاً أحب آثاره، وهذه المحبة الفعلية هي الإرادة في مقام الفعل وأسماها بالإرادة الفعلية، فقال في كلام مبسوط: «لا ريب عند أهل النظر أن مفاهيم الصفات - حسبما يقتضيه طبعها - متفاوتة متخالفة، لا متوافقة مترادفة، وإن كان مطابقها واحداً بالذات من جميع الجهات، فكما أن مفهوم العلم غير مفهوم الذات وسائر الصفات، وإن كان مطابق مفهوم العلم والعالم، ذاته بذاته، حيث إنّ حضور ذاته لذاته، بوجدان ذاته لذاته، وعدم غيبه ذاته عن ذاته، كذلك ينبغي أن يكون مفهوم الإرادة بناء على كونها من صفات الذات - كمفهوم العلم - مبائناً مع الذات ومفهوم العلم، لا أن لفظ الإرادة معناه العلم بالصالح، فإنّ الرجوع الواجب هو الرجوع (٢٤)

في المصدق، لا- رجوع مفهوم إلى مفهوم. ومن البين أن مفهوم الإرادة - كما هو مختار الأكابر من المحققين - هو الابتهاج والرضا، و ما يقاربهما مفهوماً، ويعتبر عنه بالشوق الأكيد فينا. والسرّ في التعبير عنها بالشوق فينا، وبصرف الابتهاج والرضا فيه تعالى: أنا لمكان إمكاننا ناقصون غير تامين في الفاعلية، وفاعليتنا لكلّ شيء بالقوة، فلذا نحتاج في الخروج من القوة إلى الفعل إلى أمور زائدة على ذواتنا - من تصوّر الفعل والتصديق بفائدته والشوق الأكيد - المميّلة جميعاً للقوة الفاعلة المحرّكة للعضلات، بخلاف الواجب تعالى فيّائه - لتقدّسه عن شوائب الإمكان وجهات القوة والنقصان - فاعل وجاعل بنفس ذاته العليمة المريدة، وحيث إنّه صرف الوجود، وصرف الوجود صرف الخير، فهو مبتهّج بذاته أتمّ ابتهاج، وذاته مرضية لذاته أتمّ الرضا. وينبثق من هذا الابتهاج الذاتي - وهي الإرادة الذاتية - ابتهاج في مرحلة الفعل، فإنّ من أحب شيئاً أحب آثاره، (٢٥)

وهذه المحبّة الفعلية هي الإرادة في مرحلة الفعل، وهي التي وردت الأخبار عن الأئمة الأطهار - سلام الله عليهم - بحدوثها (١)؛ لوضوح أن المراد هو الإرادة التي هي غير المراد، دون الإرادة الأزلية التي هو عين المراد، حيث لا مراد في مرتبة ذاته إلّا ذاته، كما لا معلوم في مرتبة ذاته إلّا ذاته. (٢) ويظهر من الحكيم السبزواري ارتضاؤه، قال في منظومته: مبتهّج بذاته بنهجه \* أقوى ومن له بشيء بهجة مبتهّج بما يصير مصدره \* من حيث إنّ يكون أثره —————

١. أصول الكافي: ٨٥/١-٨٦، باب الإرادة، نشر المكتبة الإسلامية، وتوحيد الصدوق: ١٤٦-١٤٨، باب صفات الذات والأفعال، الحديث ١٥-١٩، نشر جماعة المدرسين.

٢. نهاية الدراية: ٢٧٨/١-٢٧٩ (٢٦) كرابط لا شيء باستقلاله \* ليس له حكم على حياله رضاؤه بالذات بالفعل رضا \* وذا الرضا إرادة لمن قضى (١) يلاحظ على تلك النظرية بما مرّ في النظرية السابقة، فإنّ تفسير الإرادة الإلهية بابتهاج الذات وإن كان يدفع مشكل التدرّج والحدوث، لكن الإشكال الآخر باق بحاله، فإن واقع الابتهاج في الإنسان من مقولة الانفعال، والإرادة أشبه بمقولة الفعل، فتفسير الإرادة بالابتهاج - حتّى مع التجريد عن النقص - يستلزم نفى وصف الإرادة عنه سبحانه. إنّ الإرادة في الإنسان رمز الاختيار والحرية، فالفاعل المريد، مختار في فعله، يوجد به إرادته، وأين هي من تفسير الإرادة بالابتهاج الذي هو رمز كون الفعل ملائماً لذات الفاعل وطبعه؟! فتفسير أحدهما بالآخر نفى لواقع المفسّر. —————

١. شرح المنظومة: ١٨٠

٤- الإرادة الإلهية من صفات الفعل قد مضى في الفصل السابق بعض الأنظار الذي يفسر الإرادة الإلهية بأنها من صفات الذات، وحن وقت البحث عن الأنظار التي تعدّها من صفات الفعل، فخصصنا هذا الفصل بهذا كما خصصنا الفصل السابق بالنظر الآخر. ذهب غير واحد من المحققين إلى أنّ الإرادة أشبه بصفة الفعل، نظير الخلق والإيجاد والرحمة، وقبل الخوض في بيانها نقدّم شيئاً ربّما مضى التنبيه عليه في صدر الرسالة، و هو: أثبتت البراهين الفلسفية أنّ كلّ كمال وجودي فإنّه ( ٢٨ )

موجود للواجب في حدّ ذاته، وإلاّ يلزم تطرّق النقص إليه، وفرض موجود أكمل منه، لأنّ كون الفاعل وراء كونه عالماً، مريداً مختاراً، كمال للذات فلا يمكن سلبه عنه. ومن جانب آخر أنّ الإرادة كيفية نفسانية، و ماهية ممكنة والواجب منزّه عن الماهية والإمكان، وليست الإرادة كالعلم فإنّه يصلح وصف الواجب به إذا جرّد عن النقص وبقي منه سوى الكشف، وهذا بخلاف الإرادة فإنّها مهما جرّدت عن شوائب الإمكان والنقص لا- يوصف بها الواجب، لأنّ واقعيّة الإرادة هي الخروج من القوّة إلى الفعل، ومن التّصوّر إلى التصديق بالفائدة ومنه إلى الشوق ومنه إلى القصد والعزم، وهذا المعنى مهما جرّد من النقص لا يصلح لأن يوصف به الواجب. ثمّ إنّ هذين الأمرين صاراً سبباً لذهاب جمع إلى أنّه من صفات الذات أخذاً بالأمر الأوّل وذهاب جمع آخر إلى أنّها من صفات الفعل، منهم السيد الطباطبائي - قدّس سرّه - فقال في تعاليقه على «الأسفار» ما هذا لفظه: ( ٢٩ ) ١. الإرادة صفة منتزعة من حضور العلّة التامة للفعل لو كان بين كفيّاتنا النفسانية، كفيّة متميّزة متخلّلة بين العلم الجازم والفعل، باسم الإرادة فهو القصد، وهو ميل نفساني نحو الفعل، نظير ميل الجسم الطبيعي من مكان إلى مكان وليس من الشوق أو الشوق المؤكّد في شيء، كما سيجيء، وليس هو العلم وإن كانت الصفات والأحوال النفسانيّة كالحبّ والبغض والرضا والسخط والحزن والسرور وغيرها، علميّة شعوريّة، لأنّ الإرادة لو كانت أمراً متميّزاً في نفسها فهي متخلّلة بين العلم والفعل فليست فينا علماً. ومن هنا يظهر أنّا لو جرّدناها من شوائب النقص وأجرينا وصفها عليه تعالى لم ينطبق على علمه تعالى، لأنّ مفهومها غير مفهوم العلم ولا ينفع التجريد مع تغاير المفهومين، بخلاف تجريد معنى العلم مثلاً، فإنّه وإن تبدّلت خصوصيّاته وحدوده بالتجريد حتّى عاد وجوداً واجبياً منفياً عنه جميع خصائص الكيفية النفسانية الخاصة ( ٣٠ )

لكن معناه الأصلي وهو حضور شيء لشيء محفوظ باق بعد التجريد وعند الإجراء على ما كان عليه قبل. ويظهر أيضاً أنّ الإرادة لو أخذت صفة له تعالى بعد التجريد، كانت صفة فعل نظير الخلق والإيجاد والرحمة، منتزعة عن مقام الفعل، فتماميّة الفعل من حيث السبب إذا نسب إلى الفعل سميت إرادة له، فيكون الفعل مراداً له تعالى، وإذا نسبت إلى الله كانت إرادة منه فهو مريد، كما أنّ كلّ ما يستكمل به الشيء في بقائه رزق، فالشيء مرزوق وهو تعالى رزاق وهكذا. إلى أن قال: وما ذكره الحكماء الإلهيون من أمر الإرادة الذاتية وأقاموا عليه البرهان، فهو حقّ لكن الذي تشبهه البراهين أنّ ما سواه تعالى يستند إلى قدرته التي هي مبدئيّة المطلقة للخير وعلمه بنظام الخير، وأمّا تسمية العلم بالخير والأصلح، إرادة أو انطباق مفهوم الإرادة بعد التجريد على العلم بالأصلح الذي هو عين الذات فلا. (١)

١ . الأسفار: ٣١٥/٦-٣١٦، قسم التعليقه. ( ٣١ ) وقال في مقام آخر: إنّ الإرادة منتزعة من مقام الفعل من حيث انتسابه إلى قدرته تعالى القاهرة أو من اجتماع الأسباب الموجبة عليه من حيث انتسابها إليه. (١) وقد ذكر عصارة نظريته في «نهاية الحكمة» حيث قال: لا ينبغي أن تقاس الإرادة بالعلم الذي يقال إنّ كفيّة نفسانية ثمّ يجزّد عن الماهية ويجعل حيثيّة وجوديّة عامّة موجودة للواجب تعالى وصفاً ذاتياً هو عين الذات. وذلك لأنّا ولو سلمنا أنّ بعض مصاديق العلم وهو العلم الحصولي كيف نفساني، فبعض آخر من مصاديقه وهو العلم الحضوريّ جوهر أو غير ذلك، وقد تحقّق أنّ المفهوم الصادق على أكثر من مقولة واحدة وصف وجودي غير مندرج تحت مقولة، منتزع عن الوجود بما هو وجود، فللعلم معنى جامع يهدى إليه التحليل وهو حضور شيء لشيء. —————

١ . الأسفار: ٣٥٣/٦، قسم التعليقه. ( ٣٢ ) وأمّا الإرادة المنسوبة إليه تعالى فهي منتزعة من مقام الفعل، إمّا من نفس الفعل الذي يوجد في الخارج، فهو إرادة ثمّ إيجاب، ثمّ وجوب، ثمّ وجود وإمّا من حضور العلّة التامة للفعل كما يقال عند مشاهدّة جمع الفاعل

أسباب الفعل ليفعله، أنه يريد كذا فعلاً. (١) يلاحظ على النظرية: لا شك أن أكثر ما ذكره السيد الأستاذ حق لا غبار عليه، وقد مرّ بعض ما ذكره في البحوث السابقة، أعني: ١. أن ماهية الإرادة وواقعيتها غير واقعية العلم. ٢. أن الإرادة في الإنسان مهما جرّدت عن وصفه الإمكان لا- يوصف به الواجب. ٣. أن الإرادة من صفات الكمال، والموجود المريد أفضل من غير المريد فلا بدّ من وصفه سبحانه بأنّه مريد. كلّما ذكره من هذه الأمور صحيح، ولكن تفسير الإرادة بحضور العلّة التامة للفعل يناقض الأصل الثالث،

#### ١. نهاية الحكمة: ٢٩٩-٣٠٠. (٣٣)

وقد صرّح به أيضاً في ثنايا كلامه، حيث قال: «نعم قام البرهان بأنّه واجد لكلّ كمال وجودي، ومع ذلك كيف يمكن خلوّ الذات عن هذا الكمال الوجودي وحصره في مقام الفعل». ولو كانت الإرادة منتزعة من حضور العلّة التامة للفعل، يلزم أن تكون الفواعل الطبيعية كلّها مريدة لحضورها عند آثارها. وبالجملّة تصوّر خلوّ الذات عن واقع الإرادة يلزم أن يكون سبحانه فاعلاً غير مريد ولا مختار، وهذا نقص في الفاعل تعالى عنه سبحانه. و سيوافيك ما هو الحقّ في معنى الإرادة الذاتية في الله سبحانه. \*\*\* ٢. الإرادة إعمال القدرة إنّ المحقّق الخوئي بعد ما طرح تفسير الإرادة بالعلم والابتهاج والرضا ونقدهما بما مرّ ذكره، حاول أن يفسّر الإرادة الإلهية بإعمال القدرة، فقال: إنّ الإرادة لا تخلو من (٣٤)

أن تكون بمعنى إعمال القدرة، أو بمعنى الشوق الأكيد ولا ثالث لهما، وحيث إنّ الإرادة بالمعنى الثاني لا تعقل لذاته سبحانه، يتعيّن الإرادة بالمعنى الأوّل له سبحانه وهو المشيئة وإعمال القدرة. (١) وقال في موضع آخر: إنّ أفعال العباد لا تقع تحت إرادته سبحانه وتعالى ومشيئته. والوجه ما تقدّم بشكل مفصّل، من أن إرادته تعالى، ليست من الصفات العليا الذاتية، بل هي من الصفات الفعلية التي هي عبارة عن المشيئة وإعمال القدرة. (٢) يلاحظ عليه أولاً: أنّ تفسير الإرادة بإعمال القدرة يرجع إلى كونها من صفات الفعل، ومعنى ذلك خلوّ الذات عن ذلك الكمال الوجودي وهو يستلزم تصوّر الأكمل والأفضل من الواجب. وثانياً: أنّ القول بأنّ أفعال العباد خارجة من متعلّق الإرادة الإلهية مخالف للبرهان، فإنّ الفعل ممكن كذاته،

#### ١. المحاضرات: ٢/٣٧.

#### ٢. المحاضرات: ٢/٧٢. (٣٥)

فكما أنّ الذات تتعلّق به الإرادة الإلهية، فهكذا الفعل وإلاّ يلزم تحديد سلطانه سبحانه، وتحقّق بعض الأشياء بلا إرادة منه وهو كما ترى، وقد ورد في غير واحد من الروايات الرّد على تلك الفكرة. روى هشام بن سالم، عن أبي عبد الله - عليه السّلام - قال: «إنّ الله أكرم من أن يكلف الناس ما لا يطيقون، والله أعزّ من أن يكون في سلطانه ما لا يريد». (١) يقول سبحانه: (وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ). (٢) ويقول سبحانه: (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُوَمِّنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ). (٣) إلى غير ذلك من الروايات والآيات الدالّة على أنّ أفعال العباد غير خارجة عن إرادته سبحانه بها، وأمّا كيفيّة الجمع بين عموم إرادته والقول بالاختيار، فسيوافيك بيانه.

#### ١. بحار الأنوار: ٥/٤١، كتاب العدل والمعاد، الحديث ٦٤.

#### ٢. التكوير: ٢٩.

٣. يونس: ١٠٠. (٣٦) ٣. الإرادة الإلهية في روايات أئمّة أهل البيت - عليهم السّلام - إنّ السابر في ما صدر عن أئمّة أهل البيت - عليهم السّلام - في مورد الإرادة الإلهية يقف على أنّهم نظروا إليها من زوايا ثلاث: ١. الإرادة الإلهية غير العلم والقدرة. ٢. ما من ظاهرة من الظواهر الكونية إلّا وقد تعلّقت بها إرادته سبحانه. ٣. إرادته سبحانه من صفات الفعل لا من صفات الذات. فلنقتصر في كلّ من هذه المواضيع الثلاثة بالقليل عن الكثير. الف: إرادته غير علمه وقدرته قد ناظر الإمام على بن موسى الرضا - عليه السّلام - أحد المتكلّمين في خراسان - أعني: سليمان المروزي - والمناظرة مبسّطة نقتصر على ما له صلة بالمقام: (٣٧) قال سليمان: إنّ إرادته علمه. قال الرضا - عليه السّلام - : «...وعلى هذا فإذا علم الشيء فقد أَرادَه». قال سليمان: أجل. قال الرضا - عليه السّلام - : «فإذا لم يردّه، لم

يعلمه». قال سليمان: أجل. قال الرضا - عليه السلام - : «من أين قلنا ذلك وما الدليل على أن إرادته علمه، وقد يعلم ما لا يريد أبدأ؟ ذلك قول الله عز وجل: (وَلَوْ شِئْنَا لَنَذَّهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) (١)، فهو يعلم كيف يذهب ولا - يذهب به أبدأ». قال سليمان: إنه سبحانه قد فرغ من الأمر، فليس يزيد فيه شيئاً. قال الرضا - عليه السلام - : «هذا قول اليهود، فكيف قال تعالى: (ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ)». (٢)

١. الإسراء: ٨٦.

٢. المؤمن: ٦٠. (٣٨) قال سليمان: إنما عنى بذلك أنه قادر عليه. قال الرضا - عليه السلام - : «أفبعد ما لا يفنى به؟ فكيف قال: (يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ) (١) وقال عز وجل: (يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) (٢) وقد فرغ من الأمر...» فلم يحر سليمان جواباً. (٣) إن ما دار بين الإمام والمروزي كاف في نقد ما يتخيل بأن إرادته سبحانه هي علمه بالأصلح. ب. عموم إرادته سبحانه بكل ظاهرة كونية أما عموم إرادته سبحانه بكل ظاهرة كونية فهو يبتنى على مقدمات فلسفية ثابتة، وإليك الإشارة إليها على وجه الإيجاز: ١. سعة قدرته وخالقيته سبحانه، وإن كل ما في صفحة الكون من دقيق وجليل وذات وفعل مخلوق لله

١. فاطر: ١.

٢. الرعد: ٣٩.

٣. عيون أخبار الرضا: ١/١٨٩. (٣٩)

سبحانه لا على النحو الذي فسّر به الأشاعرة عموم قدرته بأن يكون الواجب الفاعل المباشري لكل ظاهرة مجردة أو مادية، بل على النحو المختار لدى الإمامية. (١) ٢. إن كل ما في دار الإمكان، قائم بالواجب غير مستغن عنه في شأن من شؤونه لا في ذاته ولا في فعله، وإن غناء فعل الإنسان عن الواجب يستلزم خروجه عن حد الإمكان وانقلابه موجوداً واجباً، وهذا خلف، فما في الكون يجب أن يكون منتهيّاً إلى الواجب قائماً به قيام المعنى الحرفي بالاسمى، فالقول باستقلال الإنسان في فعله أشبه بمقاله الثنوية. ٣. شهادة الروايات على عموم قدرته، ونقتصر على روايات ثلاث: ١. روى الصدوق في توحيده بسنده عن حفص بن فرط، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «من زعم أن الله تعالى يأمر بالسوء والفحشاء فقد كذب على الله،

١. لاحظ الإلهيات: ٢/٢٧٥. (٤٠)

ومن زعم أن المعاصي من غير قوة الله، فقد كذب على الله، ومن كذب على الله أدخله النار». (١) ٢. روى البرقي في محاسنه عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: «إن الله أكرم من أن يكلف الناس ما لا يطيقون، والله أعز من أن يكون في سلطانه ما لا يريد». (٢) ٣. وروى عن حمزة بن حرمان، قال: قلت له: «إننا نقول إن الله لم يكلف العباد إلا ما آتاهم وكل شيء لا يطيقونه فهو عنهم موضوع، ولا يكون إلا ما شاء الله، وقضى وقدر وأراد؟ فقال: «والله إن هذا لديني ودين آبائي». (٣) ج: الإرادة من صفات الفعل من سبر فيما ورد عن أئمة أهل البيت - عليهم السلام - في مجال الرواية يقف على اهتمام الأئمة بتوجيه أصحابهم إلى أن الإرادة من صفات الفعل لا من صفات الذات، وقد عقد الشيخ

١. توحيد الصدوق: ٣٥٩، باب نفى الجبر والتفويض، الحديث ٢.

٢. بحار الأنوار: ٥/٤١، كتاب العدل والمعاد، الحديث ٦٤.

٣. بحار الأنوار: ٥/٤١، الحديث ٦٥. (٤١)

الكليني باباً في ذلك المجال ننقل منه ما يلي: ١. روى عاصم بن حميد، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: قلت: لم يزل الله مريداً؟ قال: «إن المريد لا يكون إلا المراد معه، لم يزل الله عالماً قادراً ثم أراد». (١) ٢. روى صفوان بن يحيى، عن الإمام الكاظم - عليه السلام - : «أخبرني عن الإرادة من الله ومن الخلق؟ فقال: «الإرادة من الخلق الضمير، وما يبدو لهم بعد ذلك من الفعل، وأما من الله

تعالى إرادته إحداثه لا غير ذلك، لأنه لا يروى ولا يهّم ولا يتفكر، وهذه الصفات منفية عنه وهى صفات الخلق، إرادة الله، الفعل، لا غير ذلك، يقول له: كن فيكون بلا لفظ ولا نطق بلسان ولا همّة ولا تفكر ولا كيف لذلك، كما أنه لا كيف له». (٢) ٣. روى محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: «المشيئة محدثة». (٣) \_\_\_\_\_

١. الكافي: ١/١٠٩، باب الإرادة من صفات الفعل، الحديث ١.

٢. الكافي: ١/١٠٩، باب الإرادة من صفات الفعل، الحديث ٧٣.

٣. الكافي: ١/١٠٩، باب الإرادة من صفات الفعل، الحديث ٧٣ و (٤٢) تحليل الروايات الماضية لا يشكّ ذو مسكّة فى أنّ الروايات ظاهرة فى كون الإرادة من صفات الفعل دون صفات الذات، لما يترتب على القول الثانى من قدم العالم وغيره، ولما كان القول بكونها من صفات الفعل مخالفاً للأصل المبرهن فى الفلسفة الإسلامية من أنّ الإرادة وصف كمال للموجود بما هو موجود، حاول صدر المتألهين تفسير الروايات بنحو يوافق أصوله فقال: «والتحقيق أنّ الإرادة تطلق بالاشتراك الصناعى على معنيين: أحدهما: ما يفهمه الجمهور و هو ضد الكراهة، وهى التى تحصل فىنا عقيب تصوّر الشئ الملائم، وعقيب التردّد حتّى يترجح عندنا الأمر، الداعى إلى الفعل أو الترك فيصدر أحدهما متباً، وهذا المعنى فىنا من الصفات النفسانية، وهى والكراهة فىنا كالشهوة والغضب فىنا وفى الحيوان، ولا يجوز على الله، بل إرادته نفس صدور الأفعال منه من جهة علمه بوجه الخير، وكراهته عدم صدور الفعل القبيح عنه لعلمه (٤٣)

بقبحه. وثانيهما: كون ذاته بحيث يصدر عنه الأشياء لأجل علمه بنظام الخير فيها التابع لعلمه بذاته، لا كاتّباع الضوء للمضىء والسخونة للمسّخن، ولا كفعل المجبورين والمسّخرين، ولا كفعل المختارين بقصد زائد وإرادة ظنيّة يحتمل الطرف المقابل، وقد تحقّقت أنّ قیوم الكلّ إنّما يفعل الكلّ عن علم هو نفس ذاته العليم الذى هو أتم العلوم، فإذن هو سبحانه فاعل للأشياء كلّها بإرادة ترجع إلى علمه بذاته، المستتبّ لعلمه بغيره، المقتضى لوجود غيره فى الخارج لا لغرض زائد وجلب منفعة - إلى أن قال: - ولما كان فهم الجمهور لا يصل إلى الإرادة بهذا المعنى، بل إلى النحو الذى فى الحيوان أو ضده الكراهة ويكون حادثاً عند حدوث المراد، جعلها (الإمام) من صفات الأفعال ومن الصفات الإضافية المتجدّدة كخالقيته أو رازقيته. (١) \_\_\_\_\_

١. شرح أصول الكافي: ١/٢٧٨. (٤٤) وقال المولى محمد صالح المازندراني فى شرحه على أصول الكافي: الإرادة تطلق على معنيين كما صرّح به بعض الحكماء الإلهيين. أحدهما: الإرادة الحادثة وهى التى فُسرت فى الحديث بأنّها نفس الإيجاد واحداث الفعل. وثانيهما: الإرادة التى هى من الصفات الذاتية التى لا توصف الذات بنقيضها أزلاً وأبداً، وهى التى وقع النزاع فيها. فذهب جماعة إلى أنّها نفس علمه الحق بالمصالح والخيرات وعين ذاته الأحديّة. وذهبت الأشاعرة إلى أنّها صفة غير العلم. (١) نقد وتحليل إنّ هذا التفسير للروايات يتمتع بنقاط قوّة، وهى: أولاً: فسّر الإرادة بمعنيين وهى بأحدهما صفة ذات \_\_\_\_\_

١. شرح أصول الكافي، للمولى محمد صالح المازندراني: ٣/٣٤٥. (٤٥)

وبالمعنى الآخر فهى صفة فعل. ثانياً: الإرادة الإنسانية تمتنع أن تقع وصفاً لله سبحانه فلا محيص من إرجاع الإرادة بهذا المعنى فى حقّه سبحانه إلى كونها صفة فعل. ثالثاً: الإرادة الذاتية بالمعنى المناسب لذاته كانت حقيقة لا تدرك الأفهام الساذجة غورها، بل حتّى الأفهام الحادة كسليمان المروزى، فلذلك لم يذكر الإمام من الإرادة إلّا ما هو وصف للفعل. ورابعاً: إنّ إصرار أئمّة أهل البيت - عليهم السلام - على كون الإرادة من صفات الفعل للحيلولة دون وصف ذاته بالإرادة بهذا المعنى، ولأجل ذلك ركزوا على أنّها من صفات الفعل. (٤٦) وخامساً: إنّ جعل الإرادة من صفات الذات كان مثاراً لشبهة قدم الإرادة بقدم الذات وبالتالي قدم العالم وعامة مخلوقاته. ولأجل الحيلولة دون طرؤ هذه الشبهة فى الأذهان كان الأئمّة - عليهم السلام - يعدّون الإرادة من صفات الفعل. ومما يعرب عن ذلك ما رواه سليمان بن جعفر الجعفرى قال: قال الرضا - عليه السلام - : «المشيئة والإرادة من صفات الأفعال، فمن زعم أنّ الله تعالى لم يزل مريداً شائئاً فليس بموحّد». (١) هذه هى نقاط القوّة فى هذا النوع من التفسير، وعلى الرغم من ذلك فلا يخلو التفسير



المذكور من ضعف، وهو أنّ إرجاع الإرادة الذاتية إلى العلم بالأصلح إنكار للإرادة والكمال المطلق للموجود. \_\_\_\_\_  
١. توحيد الصدوق: ٣٣٨. (٤٧)

## ٥- ما هو المختار في الإرادة الإلهية؟

٥- ما هو المختار في الإرادة الإلهية؟ قد مرّ آنفاً التفسير المطروحة للإرادة الإلهية وعرفت وجوه الضعف فيها، والذي يمكن أن يقال: أنّ الإرادة تنقسم إلى: إرادة في مقام الفعل، وإرادة في مقام الذات. فالإرادة في مقام الفعل هو ما مرّ تفسيره في الأحاديث وكلمات المحققين فلا نطيل، ونظير الإرادة هو العلم فإنّه ينقسم إلى العلم في مقام الفعل والعلم في مقام الذات. فما سوى الله علمه سبحانه في مقام الفعل، فكلّ الأشياء بما أنّه فعله وخلقه، أيضاً علمه وعرفانه، نظير الصور الذهنية المخلوقة للنفس فهي في حدّ كونها فعلاً للنفس، علم لها. (٤٨) وهذا هو المستفاد من رواية أئمة أهل البيت - عليهم السلام -، ولكنّا لا نرى فيها ما يدلّ على نفى الإرادة الذاتية بالمعنى المناسب لمقام ذاته. وأمّا الإرادة في مقام الذات فيبانه رهن مقدّمة، وهي أنّ الفاعل من حيث العلم بفعله وإرادته واختياره ينقسم إلى أقسام أربعة: أ. ما يفعل بلا شعور، كالعلل الطبيعية مثل النار والحرارة. ب. ما يفعل مع شعور دون أن يكون له إرادة واختيار، كحركة يد المرتعش. ج. ما يصدر عن الفاعل عن علم وإرادة ولكنّه ليس مختاراً بل مضطراً إلى الفعل، وهذا كإرادة المكره، فالمكره عندنا من أقسام المريد لكنّه ليس بمختار، فإنّه يرجح أحد المحذورين على الآخر بإرادته، ولكنّه ليس في ترجيح هذا مختاراً، ولو لم يكن هناك ضغط خارجي لترك العمل من رأس. (٤٩) د. ما يصدر عن علم وإرادة واختيار، فهذا النوع من الفواعل أتمّها وأفضلها، لأنّ الفعل يصدر عن الفاعل من صميم ذاته فهو شاعر، مقابل ما ليس بشاعر، مريد، في مقابل من ليس بمريد، مختار في فعله دون أن يكون مكرهاً وعليه ضغط من خارج يبعثه إلى إرادة أحد العاملين حتّى يرجح أقل المحذورين. هذه هي أقسام الفواعل والأخير أفضلها. إذا علمت ذلك فاعلم أنّ الفاعل المختار من جميع الجهات واجد لكمالات المراتب السابقة، أعني: العلم والإرادة، فإنّ الغاية من العلم والإرادة هو جعل الفاعل فاعلاً مختاراً، فإذا حصل الاختيار للفاعل وكان مختاراً في فعله، والفعل صادراً عن صميم ذاته دون أن يكون هناك مكرهاً فهو واجد لكمالات المراتب السابقة خصوصاً الإرادة. وعلى ضوء ذلك أنّه سبحانه تبارك وتعالى مريد بالذات فهو بهذا المعنى أي أنّه مختار والفاعل المختار (٥٠)

واجد لكمال الإرادة وإن لم يكن واجداً لها بحدّها، وهذا ما نسمّيه بالإرادة البسيطة. والحاصل: أنّ الإرادة التفصيلية التي تتألف من تصوّر الفعل والتصديق بالفائدة ورفع الموانع والشوق المؤكّد ثمّ الجزم والتصميم وإن لم تكن موجودة في الذات ولكن نتيجة الإرادة كون الفاعل مختاراً بالذات، متحقّق في الذات وهي موصوفة بها، فكونه مختاراً جامع لعامة الكمالات السابقة. وإن شئت قلت: إنّ الإرادة صفة كمال لا لأجل كونها حادثه طارئه متقبّضية بعد حدوث المراد، وإنّما هي صفة كمال لكونها رمز الاختيار وسمه عدم المقهورية حتّى أنّ الفاعل المريد المكره له قسط من الاختيار، حيث يختار أحد طرفي الفعل على الآخر تلو محاسبات عقلية فيرجّح الفعل على الضرر المتوّعد به، فإذا كان الهدف والغاية من وصف الفاعل بالإرادة هو إثبات الاختيار وعدم المقهورية فوصفه سبحانه بكونه مختاراً غير مقهور في سلطانه، غير (٥١)

مجبور في أعمال قدرته، كاف في جرى الإرادة عليه، لأنّ المختار واجد لكمال الإرادة على النحو الأتم والأكمل. وقد ثبت في محلّه أنّه يلزم في إجراء الصفات ترك المبادئ والأخذ بجهة الكمال، فكمال الإرادة ليس في كونها طارئه زائلة عند إيجاد المراد أو كون الفاعل خارجاً بها عن القوة إلى الفعل أو من النقص إلى الكمال، بل كمالها في كون صاحبها مختاراً مالكاً لفعله، آخذاً بزمام عمله، فلو كان هذا هو كمال الإرادة، فالله سبحانه واجد له على النحو الأتم، إذ هو الفاعل المختار غير المقهور في سلطانه (والله غالب على أمره) (١). (٢) \_\_\_\_\_

٢. لاحظ الإلهيات: ١/١٧٥. (٥٢)

## ٦- الإرادة التكوينية والتشريعية

٦- الإرادة التكوينية والتشريعية

تنقسم الإرادة إلى تكوينية وتشريعية، واختلفوا في تفسير هذا التقسيم إلى نظريات: الأولى: نظرية المحقق الخراساني قال المحقق الخراساني: الإرادة التكوينية عبارة عن العلم بالنظام على النحو الكامل التام، والإرادة التشريعية هو العلم بالمصلحة في فعل المكلف. (١) وفسرهما في موضع آخر بالعبارة التالية وقال: لا- محيص عن اتحاد الإرادة والطلب وان يكون ذلك الشوق المؤكد المستتبع لتحريك العضلات في إرادة فعله \_\_\_\_\_

١. الكفاية: ١/٩٩. (٥٣)

بالمباشرة (التكوينية) أو المستتبع لأمر عبيده به فيما لو أراد لا كذلك (لا بالمباشرة) مسمى بالطلب والإرادة. (١) والعبارة الأولى ناظرة إلى تفسير الإرادتين في حقه سبحانه، والثانية ناظرة إلى تفسيرهما في الإنسان. فالإرادة التكوينية على التفسير الأول هو العلم بالنظام على النحو الكامل، والإرادة التشريعية هو العلم بالمصلحة في فعل المكلف، ولكتهما على التفسير الثاني عبارة عن الشوق المؤكد المستتبع إمّا لتحريك العضلات فهي الإرادة التكوينية، أو المستتبع لأمر العبيد به فهي التشريعية. ولا يخفى ضعف التفسيرين. أمّا الأول، فلأن تفسير الإرادة الإلهية التكوينية بالعلم بالنظام على النحو الكامل والتشريعية بالعلم بالمصلحة، تفسير غير تام، لما مرّ من أنّ واقع الإرادة غير واقع العلم. \_\_\_\_\_

١. الكفاية: ١/٩٦. (٥٤) وأمّا التفسير الثاني، فلأن تفسير الإرادة بالشوق المؤكد الذي هو الجامع بين الإرادة التكوينية والتشريعية في الإرادة الإنسانية تفسير ضعيف، إذ ليس الشوق من مبادئ الإرادة ولا نفس الإرادة بشهادة أنّ الإنسان كثيراً ما يريد شيئاً ويفعله بلا شوق كشرب الدواء المرّ، وربّما يشترك ولا يفعله كما في المحرمات. الثانية: نظرية المحقق الإصفهاني إنّ الإرادة التكوينية تتعلق بفعل المريد نفسه، والتشريعية تتعلق بفعل الغير. ثم ذكر في توضيح الثانية ما هذا نصّه: إنّ فعل الغير إذا كان ذا فائدة عائدة إلى الشخص، ينبعث من الشوق إلى تلك الفائدة، شوق إلى فعل الغير بملاحظة ترتّب تلك الفائدة العائدة إليه، وحيث إنّ فعل الغير - بما هو فعل اختياري له - ليس بلا واسطة مقدوراً للشخص، بل يتبع البعث والتحريك إليه، لحصول الداعي (٥٥)

للغير فلا محالة ينبعث للشخص (الآمر) شوق إلى ما يوجب حصول فعل الغير اختياراً وهو تحريكه إلى الفعل. فالإرادة التشريعية ليست ما تعلّق بالتحريك والبعث فإنهما من أفعاله (١)، فلا مقابلة بين التشريعية والتكوينية، بل التشريعية من الشوق المتعلّق بفعل الغير اختياراً، وأمّا إذا لم يكن لفعل الغير فائدة عائدة إلى الشخص فلا يعقل تعلّق الشوق به بداهة أنّ الشوق النفساني لا يكون بلا داع. (٢) ولما كان تفسير الإرادة التشريعية بالشوق المتعلّق بفعل الغير اختياراً، موجباً لانتفاء الإرادة التشريعية في الله سبحانه، لعدم تعلّق الشوق في ساحته تعالى، حاول أن يفسّر الإرادة التشريعية بوجه، يناسب ساحته تعالى وقال: نعم من جملة النظام التام - الذي لا- أتمّ منه - نظام

١. أي ليست الإرادة التشريعية هي الإرادة المتعلقة بالبعث، إذ على هذا لا تبقى مقابلة بين الإرادتين حيث تتعلّقان بفعل الأمر.

٢. نهاية الدراية: ١/٢٨٠ - ٢٨١. (٥٦)

إنزال الكتب وإرسال الرسل والتحريك إلى ما فيه صلاح العباد، والزجر عمّا فيه الفساد، فالمراد بالإرادة الذاتية بالعرض لا بالذات، هذه الأمور دون متعلقاتها فلا أثر للإرادة التشريعية في صفاته الذاتية، كما في الخبر الشريف المروى في توحيد الصدوق - قدّس سرّه - بسنده عن أبي الحسن - عليه السلام - قال - عليه السلام -: «إنّ لله إرادتين ومشيئتين: إرادة حتم وإرادة عزم، ينهى وهو يشأ، ويأمر وهو لا- يشأ» الخ، وهو ظاهر في أنّ الإرادة التشريعية حقيقتها الأمر والنهي، وإن حقيقة الإرادة والمشيئة هي الإرادة التكوينية. (١) يلاحظ

عليه: أولاً: أن الإرادة التكوينية وإن كانت تقابل الإرادة التشريعية لكن التقابل لا يقتضى تفسير الأولى بما يتعلق بفعل المريد، والأخرى بما يتعلق بفعل الغير، بل يكفي وجود التغاير بينهما فى خصوصيات المتعلقة بأن يقال: أن الإرادة مطلقاً فى التكوينية والتشريعية تتعلق بفعل النفس والمريد، غاية الأمر أنه لو كان متعلقها بإيجاد شيء —————

١ . نهاية الدراية: ١/٢٨١- ٢٨٢، الطبعة المحققة. ( ٥٧ )

فى الخارج كالأكل والشرب توصف بالتكوينية، ولو كان متعلقها بعث المكلف إلى إيجاد شيء فى الخارج تسمى تشريعية، وبذلك يظهر عدم صحته قوله: فالإرادة التشريعية ليست ما تتعلق بالتحريك والبعث فأنهما من أفعاله فلا مقابلة (أى يلزم عدم المقابلة) بين الإرادتين، لما عرفت من أنه يكفي فى التقابل، وجود الاختلاف فى خصوصيات المتعلقة بعد اشتراكهما فى كون المتعلقة فيهما هو فعل المريد، غاية الأمر ينقسم فعل المريد إلى قسمين، كما عرفت. وثانياً: أن لازم تفسير التشريعية بالشوق إلى فعل الغير لما فيه فائدة عائدة إلى الشخص المريد، هو كون الإرادة التكوينية أيضاً من مقولة الشوق، وقد عرفت أن الإرادة ليست من مقولة الشوق، وربما يكون هنا شوق ولا إرادة كما تكون إرادة ولا يكون شوق. وثالثاً: أن تقسيم الإرادة إلى التكوينية والتشريعية فى مورد سبحانه والإنسان بملاك واحد، وهو إن تعلقت ( ٥٨ )

الإرادة بإيجاد الشيء تكويناً، فالإرادة تكوينية مطلقاً فى المالك والمملوك، وإن تعلقت بالإنشاء والبعث فهى تشريعية كذلك، وهذا بخلاف ما أفاده - قدس سره - حيث فسّر الإرادة التكوينية: بحبه بذاته لذاته، وحبه لأفعاله بالعرض، وأمّا الإرادة التشريعية فهى عبارة عن إرسال الرسل وإنزال الكتب رابعاً: إن إرسال الرسل وإنزال الكتب من مظاهر الإرادة التكوينية، حيث إنها عبارة عن ابتهاج الواجب ذاته بذاته وابتهاجه بأفعاله وما يدخل فى دار الوجود، بالعرض، ومن أفعاله إرسال الرسل وإنزال الكتب ومعه كيف عدّهما من مظاهر الإرادة التشريعية؟! الثالثة: نظرية العلامة الطباطبائي وحاصل النظرية عبارة عما ذكرناه فى نقد نظرية المحقق الإصفهاني من أنه لا فرق بين الإرادة التكوينية والتشريعية فى أن كليهما يتعلّقان بفعل المريد، غاية الأمر ( ٥٩ )

إن تعلقت بفعل المريد غير البعث والزجر فهى إرادة تكوينية، وإن تعلقت ببعث الغير وزجره عن الشيء فهى إرادة تشريعية، فمتعلق الإرادتين فى الحقيقة فعل المريد، غاية الأمر أن المتعلق إن كان الفعل الخارجى فهو إرادة تكوينية، وإن تعلقت بإنشاء البعث والزجر الذى هو أيضاً فعل المريد فالإرادة تشريعية. قال - قدس سره - معلّقاً على قول صاحب الكفاية «المستتبع لأمر عبده به فيما لو أراد لا كذلك» ما هذا لفظه: إن الإرادة فى استتباعها لأمر العبيد من قبيل إرادة الفعل بالمباشرة، وأمّا بالنسبة إلى إرادة فعل العبد مثلاً فلا إرادة فى النفس تتعلق بفعل الغير، بل إنما هى إرادة إنشائية وتسميتها إرادة متعلقة بفعل الغير مجاز أو مسامحة، لمكان التلبس الواقع بين الأمر ( ٦٠ )

والمأمور به. وبه يتبين أن القول بتعلق الإرادة بفعل المأمور به مسامحة أو خطأ واضح تابع من الاتحاد المتوهم بين الأمر والمأمور به، وذلك أن الإرادة حيثية حقيقية رابطة بين الذات المريدة وفعلها القائم بها، وأمّا النفس وفعل غيرها فلا رابطة بينهما حتى يتوسط بينهما حيثية الإرادة، فالإرادة المتعلقة بفعل المأمور توهماً متعلقة بالحقيقة بأمره بالفعل فتنسب إلى نفس الفعل مجازاً، أو أن إرادة الأمر لتعلقها بفعل ما (البعث) له ارتباط بفعل المأمور تعد متعلقة بنفس فعل المأمور تجوّزاً، كما يقال: أردت الخبز وإنما أراد أكله، وهذا النحو من الاسناد أو النسبة كثير الدوران فى الاستعمال. (١) وحاصل تلك النظرية: أن تقسيم الإرادة إلى التكوينية والتشريعية صرف اصطلاح نشأ من غرض خاص، وإلا فالإرادة فى كلا القسمين تتعلق بفعل المريد، إذ يمتنع أن تتعلق الإرادة بفعل الغير، لأنها لا تتعلق إلا بما كان تحت اختيار المريد وفعل الغير خارج عن اختياره فكيف —————

١ . حاشية الكفاية، للعلامة الطباطبائي: ٧٨. ( ٦١ )

تتعلق إرادته به؟! هذا ما بعث السيد العلامة الطباطبائي إلى القول بأن كلا القسمين من نسيج واحد، وإنما الاختلاف فى المراد، فتارة يكون المراد أمراً تكوينياً، وأخرى أمراً اعتبارياً كإنشاء البعث المنتزع من الأمر. وبعبارة أخرى: إن الإنسان بما أنه طالب للكمال ربما



يقوم بالفعل بنفسه الذي يرى فيه الكمال وربما يستخدم الغير لأجل تبسيط قدرته ونيل الكمال المطلوب عن طريقه، فتكون الغاية من الإرادة التشريعية هو الوصول إلى الكمال المطلوب عن طريق استخدام الغير وبعثه نحو المراد. هذه هي الإرادة التشريعية الإنسانية، وأما الإرادة التشريعية الإلهية فهي أجل من أن تكون لتلك الغاية، لأنه كمال مطلق لا يتطرق إليه النقص ولا يتصور فوّه كمال، إنما الغاية لأمره ونهيه هو إيصال الأمور إلى الكمال، وعلى هذا فالإرادة التشريعية في عامّة المراتب بمعنى واحد (٦٢)

غير أن الغاية تختلف في الإنسان وغيره، فالغرض منها في الإنسان هو طلب الكمال لنفسه وفي حقّه سبحانه هو إيصال الغير إلى الكمال. تمّ تحرير الرسالة حول الإرادة الإلهية في السابع والعشرين من شهر ربيع الأول من شهر عام ١٤٢٣هـ وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

### تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام عليّ بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبَحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسة و طريقة لم ينطفيئ مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتداءً أنشأته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيّد حسن الإمامي - دام عزّه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثّقليّن (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحرّي الأدقّ للمسائل الدينيّة، تخليف المطالب النّافعة - مكان البلاّتيّ المبتذلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيّة واسعة جامعّة ثقافيّة على أساس معارف القرآن و اهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحقّقين و الطّلاب، توسعة ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلاميّة، إنالة منابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشّبهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعيّة: التي يُمكن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنّه يُمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الاسلاميّة و الإيرانيّة - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبة، نشره شهريّة، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيّة و مكتبيّة، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيّة الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مواقع أخرى

(هـ) إنتاج المنتجات العرضيّة، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدّعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعىة و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلمىة، الجوامع، الأماكن الدينىة كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين فى الجلسة

(ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السّنة

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / "ما بين شارع" پنج رَمضان "و مُفترق" وفائى / "بنايه" القائمية

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

البريد الالكترونى: [Info@ghaemiyeh.com](mailto:Info@ghaemiyeh.com)

المتجر الانترنتى: [www.eslamshop.com](http://www.eslamshop.com)

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبة، تبرعية، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنّها لا تُوفى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلمىة الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقیة الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يُوفّق الكلّ توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حدّ التمكن لكلّ أحدٍ منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
أصبحان



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

**www.Ghaemiyeh.com**

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩